العرب
الجمعة 2021/10/01
السنة 44 العدد 12196

حسابات الربح والخسارة تتغلب على المحتوى في الشاشات المصرية

يوتيوب الخيار المثالي لإعلاميين لديهم جماهيرية تلفزيونية

غادر عدد من الإعلاميين البارزين برامجهم التي أطلوا على الجمهور المصري من خلالها طيلة سنوات دون تفسير الأسباب، رغم جماهيرية الراحلين ونجاحهم، فيما يعتبر القائمون على القنوات الفضائية أنها كيان اقتصادي يطبق سياسة الربح والخسارة ويبني احتياجاته وفقا لهذه القاعدة.

أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة - تسيطر حالة من الضبابية على إدارة المشهد الإعلامي في مصر، إذ يرحل مذيعون بشكل مفاجئ ويحل مكانهم آخرون، وتتوقف برامج وتبقى غيرها، دون معايير محددة ولا أسباب مقنعة، بينما يجري الحديث وراء الستار أن الربح والخسارة المعيار الأساسي في هذه التغييرات.

وتم وقف برنامج "باب الخلق" للإعلامي محمود سعد على فضائية قناة النهار من دون إبداء أسباب، ورحلت الإعلاميتان مفيدة شيحة وسهير جودة عن برنامج "الستات ما بيعرفوش يكدبوا" الذي شاركتا فيه منذ سنوات على فضائية "سي.بي.سي"، وحلت مكانهما هبة الأباصيري وإيمان عزالدين، وهما من الوجوه القديمة. في حين لم يشعر المشاهد بتغيير إيجابي يمكن أن يدفعه للاقتناع بأن ما جرى محاولة لإرضائه وتحقيق طموحاته.

وهذه التغييرات هي جزء صغير مما يجري على فترات متلاحقة في المشهد الإعلامي المصري. دون تفسير لماذا يرحل البعض ويأتي غيرهم، رغم جماهيرية الراحلين ونجاحهم إلى حد بعيد في تقديم وجبة إعلامية جيدة، لكنّ هناك أسبابا غير مفهومة للمشاهدين حول دوافع التدوير التي تحدث من وقت لآخر.

وما يلفت الانتباه أن الذين رحلوا قبل أيام قليلة ليسوا من المذيعين الذين يتطرقون إلى السياسة من قريب أو بعيد، أيّ أنهم لم يدخلوا في محاذير أو تجاوزوا الخط الأحمر المرسوم لهم، بل إن برامجهم اجتماعية وثقافية وتوعوية بشكل أكبر، وتعتمد على طرح قضايا لها أبعاد مجتمعية، ما أثار تساؤلات مبهمة حول أسباب الغياب.

وقال المذيع محمد الباز مستشار الشبكة الإعلامية لقناة النهار على صفحته الرسمية بموقع فيسبوك، إن رحيل محمود سعد عن المحطة جاء وفق سياسة خفض النفقات، وأنه من طلب توقف برنامجه، معتبرا أن المحطة في النهاية كيان اقتصادي يطبق سياسة الربح والخسارة ويبني احتياجاته وفقا لهذه القاعدة.

وأحدث توقف برنامج محمود سعد "باب الخلق" جدلا كبيرا على منصات التواصل الاجتماعي، لأنه كان ثريا وفريدا في انتقاء الموضوعات التي يفضلها الجمهور، وله نسبة متابعة عالية، وتعهد المذيع بعدم الاختفاء عن الساحة على أن يعيد تقديم البرنامج عبر منصة يوتيوب، وهو المنبر الذي صار يلجأ إليه الكثير من الإعلاميين الذين جرى تغييبهم عن الظهور بالشاشات.

حسن علي

الاستمرار على أسلوب الموالاة المطلقة لن يصنع إعلاما قويا

ويرى متابعون أن الأزمة تكمن في تركيز الإعلام على حسابات الربح والخسارة لا الوصول إلى الجماهير وتقديم محتوى مهني، ما تسبب في تراجع نسبة المشاهدة على الرغم من تعدد المنابر وتنوعها بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحواري، وبناء على الاهتمام بالشق المالي تدنت المصداقية وبدت بعض المنابر تخاطب نفسها.

وبغض النظر عن أسباب رحيل مذيعين وإسكات برامج وبقاء أخرى، فالمعضلة لدى القائمين على إدارة المشهد مرتبطة بأن الوجوه وحدها هي القادرة على إقناع الجمهور بتطوير الرسالة الإعلامية دون إدراك لأهمية المحتوى والمضمون في تقديم رسائل تقنع المشاهدين وتدفعهم لعدم اللجوء إلى منصات أخرى.

وقال حسن علي أستاذ الإعلام بجامعة قناة السويس، ورئيس جمعية حماية المشاهدين في مصر، إنه لا يمكن بناء إعلام قوي مؤثر وفعال يرضي الجمهور ويحقق رغباته، بالاعتماد على وجوه إعلامية حتى لو كانت لامعة ولديها شهرة واسعة، لأن العبرة في المضمون نفسه، والمشكلة أن أغلب البرامج تقدم نفس المحتوى تقريبا أو تقوم بتدويره ليظهر للناس بأنه جديد وحصري. وأضاف لـ"العرب" أن العبرة ليست في الاعتماد على مذيعين جدد، سواء أكانوا شبابا أم تم استدعاؤهم من الماضي، بل في أن يحققوا للجمهور ما يريده ولا يلتزمون حرفيا بالسياسة الإعلامية القائمة التي تحظر الاقتراب من ملفات وقضايا بعينها، فالاستمرار على أسلوب الموالاة المطلقة لن يصنع إعلاما قويا، وتظل القنوات تدور في فلك خدمة أهداف محددة ليس من بينها بالضرورة جودة المضمون.

ومرت عمليات التجديد والتطوير في المشهد الإعلامي بمراحل عديدة، بدأت بإزاحة ما يسمى بـ"مراكز القوى" من المشهد، منهم الذي جلس في منزله بلا عمل، وبينهم من ذهب إلى منابر خارجية، وجرى استبدالهم بمذيعين شباب، لكن التجربة لم تحقق هدفها، حيث لجأ الجدد إلى الدفاع عن الحكومة للحفاظ على مكانهم وتجنب إقصائهم.

وغاب التنوع والاختلاف في المضمون وحل مكانهما الصوت الواحد، وأمام شعور الحكومة بأن قوة الإعلام تتهاوى لغياب المذيعين المخضرمين قررت تسهيل عودة بعض القدامى مرة أخرى مع وجود مذيعين شباب، بحيث تكون هذه بداية صناعة جيل ثاني من الإعلاميين، وتم تقديم مجموعة برامج من خلال وجود مذيع شهير مخضرم وإلى جانبه إعلامي شاب (أو إعلامية) يكتسب منه الخبرة.

ولم تنجح الفكرة، فالمذيع الشهير كان يسعى للاستحواذ على وقت البرنامج لصالحه ومع الوقت تمت إزاحة المذيع الشاب، وعاد الشكل إلى ما كان عليه سابقا، واستحوذت أغلب الوجوه القديمة على القنوات إلا من النشرات الإخبارية التي تم فيها الاعتماد على الوجوه الجديدة، وظل المحتوى كما هو بلا تغيير حقيقي، وصارت النسبة الأكبر من البرامج أشبه بنسخة مكررة من بعضها.

وأكد حسن علي أن سياسة تدوير الوجوه يصعب أن تقنع الجمهور بأن الإعلام يتغير أو يتطور، فالمشاهد ذكي ويدرك أن هذه الأفعال محاولة للإيحاء بأن القادم أفضل، مع أن السياسة الإعلامية ثابتة ولا تتغير، في وقت لم يعد أسلوب الصوت الواحد مجديا.

ويعتقد كثيرون أنه مع إطلاق الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي كان من بين بنودها حرية الرأي والتعبير والاختلاف، أن تتغير سياسة الإعلام، وتكف عن الاعتماد على الوجوه فقط وتسمح بقدر من العقلانية والتوازن والنقد ورفع سقف الحريات، لكن ظلت الأمور كما هي خالية من المحاولات الجادة لانتشال الإعلام من أزماته حتى أصبحت مصداقيته على المحك.

لم تدرك الجهات المعنية بإدارة المشهد الإعلامي أن المعضلة ليست في هوية مقدم الرسالة للجمهور، بل في المضمون نفسه، فالرئيس عبدالفتاح السيسي نفسه دائما ما ينتقد مؤسسات حكومية ويتهم بعضها بالتقصير في حل المشكلات والتسبب في تراكمها وترحيلها، مع أن ذلك غير مسموح للإعلام ولو كان لأهداف وطنية نبيلة.

لا ينكر البعض من الخبراء أن هناك تحديات كثيرة تواجه الدولة محليا وإقليميا، تتطلب أن يكون الإعلام حذرا بعض الشيء في تناول بعض القضايا ذات الحساسية السياسية، لكن ذلك لا يمكن أن يكون مبررا لاقتصار التطوير على استدعاء وجوه من الماضي، فالاقتراب من مشاكل الناس وقضاياهم الملحة هو الطريق للحصول على إعلام هادف.

مهما كانت سياسة التدوير مطلوبة، ستبقى بلا جدوى طالما بيئة العمل نفسها لا تسمح بالاستقلال في اختيار المحتوى، أو توجد مساحة من الاختلاف، لأن الشارع سيتعامل مع كل وجه، قديما أو جديدا، باعتباره تابعا للحكومة ويعمل لحسابها وليس لمصلحة الجمهور، ومع الوقت يفقد الإعلام ما تبقى له من شعبية ورصيد عند الناس وتصبح منصات التواصل والقنوات الخارجية هي المنابر البديلة.

تساؤلات حول أسباب الغياب لم تجد إجابة

متشدد جديد يترأس التلفزيون الإيراني والهدف الجمهور الخارجي

طهران – أصدر المرشد الإيراني علي خامنئي الأربعاء مرسوما بتعيين المتشدد بيمان جبلي رئيسا جديدا لهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية، وهو منصب حساس يتطلب معايير محددة لتسيير الهيئة وفقا لتوجيهات خامنئي.

وخلف جبلي رئيس الهيئة السابق عبدالعلي عسكري، الذي تسلم منصبه في الثاني عشر من مايو 2016، ليكون أول رئيس هيئة لولاية واحدة، حيث قام المرشد بتمديد الولاية للرؤساء السابقين بعد انتهاء الولاية الأولى التي تبلغ خمس سنوات.

وزعم خامنئي في المرسوم أن "الرئيس الجديد بيمان جبلي يتمتع بالمؤهلات الدينية والثورية والمهنية اللازمة"، داعيا إياه إلى تعزيز ما سماه "الروح الوطنية والثورية بين المواطنين".

وصرح جبلي بعد تعيينه رئيسا لهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية، في مقابلة خاصة مع وكالة إيران برس "إن شعار الإذاعة والتلفزيون في العصر الجديد هو اتخاذ خطوة نحو تحقيق الحضارة الإسلامية الحديثة".

وأضاف إن "الحضارة الإسلامية الحديثة تعني أننا ننتج المحتوى والبرامج للجمهور الإيراني، إضافة إلى الجماهير ما وراء الحدود الإيرانية".

وتحدث عن الخطوات المقبلة لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية وقال إن أحد الموضوعات الرئيسية لعمل هيئة الإذاعة والتلفزيون في الفترة الجديدة سيكون تعزيز قنوات الإعلام الخارجي.

ويركز النظام الإيراني في الآونة الأخيرة شبكة الإعلام الخارجية، إحدى الأذرع الهامة للدعاية والسيطرة في المنطقة العربية، وفي ظل حاجة طهران إلى الإعلام الأجنبي، تعاني منابره من ضائقة مالية كبيرة تسببت بإغلاق عدة منصات منها قناة الكوثر التي تعنى بالشؤون الدينية، وقناة سحر باللغتين الأردية والإنجليزية وقناة آي فيلم بسبب الديون لبعض الأقمار الصناعية.

ويبدو أن رئيس الهيئة السابق عسكري قد فشل في إدارة هذا الملف ودعم القنوات الخارجية.

وجبلي حاصل على درجة الماجستير في التربية الإسلامية والإعلام، كما أنه حاصل على شهادة دكتوراه في الثقافة والاتصال من جامعة الإمام الصادق الحكومية.

ويعمل منذ عام 2016 بمنصب مساعد هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية لشؤون الإعلام الخارجي.

وعمل جبلي البالغ من العمر 55 عاما، أيضا، سفيرا للنظام الإيراني في تونس، كما كان رئيس الدائرة الإعلامية بمجلس الأمن القومي الإيراني.

وكان من المؤكد أن الرئيس الجديد سيأتي من داخل صفوف الهيئة الضخمة التي تدير أكثر من 50 قناة تلفزيونية والعديد من المحطات الإذاعية التي تستهدف الجماهير في إيران وخارجها.

ويُفضّل أن يكون الرئيس من داخل صفوف الهيئة، لأنه عمل متخصص يجب إدارته، كما أظهر موظفو التلفزيون الرسمي على مر السنين أنهم بالكاد يستطيعون العمل مع شخص من خارج الهيئة.

ويُعتبر جبلي المرشح الأكثر ملاءمة لهذا المنصب، وهو من داخل الهيئة فقد عمل لسنوات محرر أخبار، ومدير أخبار في قنوات مختلفة، وهو من أبرز المدافعين عن نظرية خامنئي للهجوم الثقافي الغربي على إيران، وأفكاره عن "الحرب الإعلامية التي تستهدف إيران وقيمها".

وتركز هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية على مهاجمة الإعلام الأجنبية، معتبرة أن انتقاد سياساتها وممارساتها هدفه التحريض وبث الفتنة بين الإيرانيين.

ويسيطر مكتب خامنئي بشكل صارم على البرامج الإخبارية التي تتعلق بالشؤون الداخلية في التلفزيون الإيراني، وله الحقّ الحصري في البث في إيران. وتُعتبر جميع القنوات الأخرى، التي تبث في إيران عبر الأقمار الصناعية، محظورة رسميا، ويتعرّض مشاهدوها لغرامة مالية كبيرة، ومصادرة معدات استقبال البث.

ومع ذلك، يمكن لمعظم الإيرانيين الالتفاف على العقوبة بعد "محادثة" جيدة مع ضباط إنفاذ القانون الذين قد يقبلون بشيء أقل من الغرامة الفعلية ويغضون النظر عن الأمر.

ويتمتّع جبلي بعلاقات جيدة مع قنوات الخدمة الخارجية الرئيسية مثل "برس تي.في" وقناة "العالم" و"هيسبان تي.في".

وتتماشى الرؤية العالمية التي تقدّمها هذه القنوات الثلاث مع وجهات النظر المتشددة لخامنئي و"فيلق القدس" في الحرس الثوري الإيراني.

بيمان جبلي

إننا ننتج المحتوى والبرامج الإعلامية للجمهور الإيراني إضافة إلى الجماهير ماوراء الحدود الإيرانية

ويجري الحديث بين الصحافيين الإيرانيين على مواقع التواصل الاجتماعي عن قرب جبلي من مجتبى خامنئي ابن المرشد الأعلى، والذي يُشاع أنه يستعد لخلافة والده، كما برزت أيضا قضية رئيسه السابق محمد صرافراز الذي فصل في 2014 تحت ضغط الحرس الثوري الإيراني ومجتبى، بينما احتفظ جبلي بمنصبه وتقدّم في حياته المهنية.

وتشرف السلطات الإيرانية أيضا على وسائل إعلام ناطقة بالعربية في لبنان والعراق وسوريا واليمن، وتفرض عليها الالتزام بخط تحريري موال لطهران تماما، وتقوم هذه المنصات بترصد وسائل الإعلام العربية الأخرى لمهاجمتها عند المساس بالنظام الإيراني بأي انتقاد.

وكشف تقرير سابق لشركة فيسبوك أن هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية استخدمت منذ عام 2011 على أقرب تقدير المئات من حسابات التواصل الاجتماعي المزيفة لنشر رسائل مؤيدة لإيران على الإنترنت سرا.

وأضافت أن الشبكة استخدمت ما يزيد على 500 حساب على فيسبوك وإنستغرام لنشر الرسائل التي غالبا ما ركزت على صراعات محلية أو انتقاد الإجراءات الأميركية في المنطقة.

وأوضح مدير سياسة أمن الإنترنت في فيسبوك ناثانيال جليتشر "بشكل عام، كانت هذه روايات تتماشى مع المصالح الجيوسياسية الإيرانية".

التلفزيون الإيراني في كل مكان.. حتى في الحدائق

العفو الدولية تطالب الجزائر بوقف اتهام الصحافيين بالإرهاب

الجزائر – طالبت منظمة العفو الدولية السلطات الجزائرية بوقف استعمال تهم الإرهاب لملاحقة الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأكدت على ضرورة إطلاق سراح الصحافيين حسن بوراس ومحمد مولودج.

وقال تقرير للمنظمة نشرته على صفحتها في فيسبوك الأربعاء "إن السلطات الجزائرية تلجأ بشكل متزايد إلى تهم فضفاضة الصياغة تتعلق بالإرهاب لمقاضاة الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء السياسيين، ولتجريم المنظمات السياسية عبر تصنيفها 'إرهابية'؛ وذلك في حملة قمع جديدة ضد المعارضة".

وعمدت السلطات الجزائرية في يونيو الماضي إلى تعديل تعريف "الإرهاب" بشكل يسمح بمحاكمة الأصوات المنتقدة.

ويواجه الصحافيان حسن بوراس ومحمد مولودج محاكمة بسبب تعليقاتهما على الإنترنت التي تنتقد السلطات، وانتمائهما لمنظمتين، وهما حركة "رشاد" السياسية المعارضة غير المسجّلة و"الحركة من أجل تقرير المصير في منطقة القبائل".

وقد وجهت إليهما تهم ارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب، بما في ذلك بموجب المادة 87 مكرر، التي تنص على عقوبة الإعدام، وتعرّف الإرهاب بشكل غامض بأنه أي عمل "يستهدف أمن الدولة والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي".

وقالت آمنة القلالي، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية "لقد صعّدت السلطات الجزائرية من أساليبها لإسكات صوت المعارضة السلمية باستخدام التهم المتعلقة بالإرهاب لشيطنة النشطاء السلميين والصحافيين ونزع الشرعية عنهم. وهذه مجرد ذريعة لإخفاء قمعها القاسي للنشاط النضالي".

آمنة القلالي

السلطات تلجأ بشكل مخز إلى تشريعات مكافحة الإرهاب

وأضافت القلالي "لا يوجد ما يشير إلى أن حسن بوراس أو محمد مولودج ارتكبا أي خطأ بخلاف ممارسة حقهما في التعبير عن نفسهما بحرية. فمن الواضح أن السلطات تلجأ بشكل مخز إلى تشريعات مكافحة الإرهاب كأسلوب لإسكات صوت المعارضة". وحسن بوراس هو صحافي وناشط سياسي وعضو في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، ندد بالفساد الحكومي في مدينته البيض، وسبق أن حُكم عليه في نوفمبر 2016 بالسجن لمدة عام، تم تخفيضها إلى ستة أشهر عند الاستئناف، بتهمة التنديد برشاوى ضباط الأمن، وقضى ثلاثة أشهر في السجن.

ومحمد مولودج صحافي انضم إلى صحيفة ليبيرتي الوطنية، وهي إحدى الصحف المستقلة القليلة المتبقية في الجزائر، في عام 2012. وهو ثاني صحافي من ليبيرتي يُحتجز بتهم لا أساس لها بعد اعتقال رابح كراش، في أبريل الماضي، وحكم عليه بالسجن لمدة عام في أغسطس، منها أربعة أشهر مع وقف التنفيذ، بسبب مقالات نشرها حول احتجاج الطوارق.